أفـــق جديـــد للتسامـــح العـــالمي



○ بقلم:
الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة.

لم يكن التسامح يومًا في جوهره مجرد شعار مؤقت أو سلوك عابر لخدمة أغراض ذاتية، بل هو نهج إنساني قويم ومنظومة من القيم والممارسات التي ترسخ التواصل والتعايش بين البشر، على اختلاف مشاربهم وثقافاتهم.

وإذا كانت المجتمعات الأوروبية قد خاضت مسارًا تاريخيًا طويلًا لإشاعة قيم الحرية والتسامح، في أعقاب ما شهدته من حروب وصراعات دينية دامية، فإن الحضارة الإسلامية أرست منذ قرون منظومة متكاملة من القيم والمبادئ جعلت احترام التنوع أساسًا لتنظيم العلاقات الإنسانية وإعمار الأرض. فقد أقرّ القرآن الكريم حقيقة الاختلاف بين البشر، باعتباره مدخلًا للتعارف والتفاهم، لا ذريعةً للتنازع والإقصاء، فيما جسّدت «صحيفة المدينة» نموذجًا رائدًا لتنظيم الحقوق والواجبات بين مكونات المجتمع، على أساس العدل والتعاون.

وفي عالم تعصف به النزاعات وتتسع فيه خطابات التعصب والكراهية، تبدو الحاجة إلى ثقافة التسامح أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى. فالبشرية اليوم أحوج ما تكون إلى التخلص من حواجز الفرقة والانقسام، وأشد تطلعًا إلى خطاب إنساني يعيد الاعتبار لقيم الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل.

وفي هذا السياق، تكتسب مشاركة مملكة البحرين في الاحتفاء باليوم الدولي للتسامح دلالة خاصة؛ إذ تمتلك المملكة إرثًا حضاريًا عريقًا تجذّرت فيه ثقافة الانفتاح واحترام التنوع الديني والثقافي، وإتاحة المجال أمام أتباع مختلف الأديان والمعتقدات لممارسة شعائرهم وطقوسهم بحرية، في ظل بيئة اجتماعية كرست قيم التسامح والانفتاح عبر تاريخها، واستمدت أصالتها من مبادئ الإسلام السمحة، وتعززت في كنف مؤسسات الدولة الحديثة.

ومع تولي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، مقاليد الحكم، شهدت مسيرة ترسيخ هذه القيم نقلة نوعية، من خلال تحويل الإرث التاريخي إلى ركيزة نهج الإصلاح والتحديث وبناء الدولة العصرية. وقد وضع الخطاب السامي لجلالته في 13 مارس 1999 مبادئ المساواة والتعايش واحترام التنوع في صدارة الأولويات، كما حرص ميثاق العمل الوطني ودستور المملكة على حماية تلك الثوابت، وجعلا من التسامح الروحي والفكري أساسًا لازدهار الثقافة وتعايش الأديان.

ولم تكتف هذه الرؤية السامية بتبني التسامح قيمةً أخلاقية، بل عملت على تحويله إلى ثقافة مجتمعية، ومنظومة مؤسسية، ورسالة إنسانية ذات امتداد عالمي، من خلال برامج مستدامة ومبادرات استراتيجية، بدعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله. فقد احتضنت المملكة مؤتمرات وفعاليات للحوار بين الأديان والحضارات، وأطلقت «إعلان مملكة البحرين»، وأسست «مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح»، إلى جانب تدشين «كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان» في جامعة سابينزا الإيطالية، وإطلاق «جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح».

وتظل مملكة البحرين «وطنًا للجميع»، وهو مبدأ يجسد رؤية مستنيرة تؤمن بسيادة القانون، وتدرك أن قوة المجتمع تقاس بمدى قدرته على إدارة التنوع بوصفه مصدرًا للثراء والاستقرار. وفي هذا الإطار، حققت المملكة إنجازًا عالميًا بتسجيلها في موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية بوصفها الدولة الأعلى كثافةً في دور العبادة لمختلف الأديان والمعتقدات.

كما يمثل الاحتفاء بـ«عام عيسى الكبير»، والاستعداد لاستقبال «عام عيسى بن سلمان»، تأكيدًا للاعتزاز بإرث وطني مجيد تتوارثه الأجيال، وتجديدًا لقيمه ومبادئه في العهد الزاهر لجلالة الملك المعظم. وفي ظل هذه الرسالة الإنسانية، جاء اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة 28 يناير يومًا دوليًا للتعايش السلمي، بمبادرة من مملكة البحرين، ليشكل اعترافًا دوليًا بالمكانة الرفيعة التي تحظى بها المملكة وإسهاماتها في دعم العمل الإنساني.

ويواصل مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح أداء دوره في ترجمة التوجيهات والرؤى الملكية السامية إلى برامج ومبادرات عملية ومستدامة، واضعًا تمكين الشباب في مقدمة أولوياته، باعتبارهم شركاء في نشر ثقافة التسامح وسفراء السلام. ومن أبرز هذه المبادرات «برنامج الملك حمد للريادة في التعايش»، و«دبلوم الدراسات العليا المشترك في التعايش»، الذي شهد تخريج الدفعتين الأولى والثانية منه في مقر الأمم المتحدة بجنيف. كما عزز المركز شبكة شراكاته مع منظمة الأمم المتحدة ومنظمة «اليونسكو» والاتحاد البرلماني الدولي، ووسّع نطاق حضوره وتأثيره العالمي من خلال تنظيم المؤتمر الدولي رفيع المستوى حول التعايش والتنوع الديني في العاصمة القبرصية نيقوسيا.

وتشمل جهود المركز كذلك قضايا البيئة والتكنولوجيا؛ إذ أطلق برنامج «دور العبادة الخضراء»، الذي يجمع بين قيم التسامح والمسؤولية البيئية، كما دشّن مشروعين تقنيين ضمن برنامج «مدارس السلام»، بما ينسجم مع دعوة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء إلى إبرام معاهدة دولية تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة أخلاقية ومسؤولة.

ختامًا، وفي عالم تتسارع فيه التحولات وتتزايد فيه التحديات، تظل مسؤوليتنا المشتركة أن نجعل من التسامح أسلوب حياة يوجّه مسيرتنا نحو آفاق أرحب من التفاهم والسلام، وأن نستمد منه طاقة عمل وأمل لبناء مستقبل إنساني أكثر أمنًا وازدهارًا.

وزير المواصلات والاتصالات
رئيس مجلس أمناء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح

وزير الخارجية: البحرين بقيادة الملك نموذج حضاري عالمي للتسامح والتعايش ودبلوماسية السلام

أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية رئيس لجنة الشؤون الدولية لحقوق الإنسان، ترسيخ مملكة البحرين مكانتها العالمية الرائدة كأنموذج حضاري في تعزيز التسامح والتعايش، ونشر ثقافة السلام والحوار بين الأديان والحضارات، وصون حقوق الإنسان وكرامته، في ظل النهج الإنساني والدبلوماسي الحكيم بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المُعظم، وبدعم وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وأعرب عن اعتزازه بمشاركة مملكة البحرين المجتمع الدولي الاحتفاء باليوم الدولي للتسامح، الذي يوافق 16 نوفمبر من كل عام، إدراكًا لأهمية ترسيخ قيم التسامح والاحترام المتبادل ونبذ التعصب والكراهية، باعتبارها ركائز أساسية للتفاهم والتضامن بين الشعوب، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء السلام المستدام، بما يتسق مع الإرث الحضاري العريق لمملكة البحرين وقيمها الإنسانية الأصيلة، وثوابتها الوطنية وسياستها الراسخة في احترام التنوع الديني والثقافي، وتكريس مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون.

وأشاد بالمبادرات الملكية الرائدة في تكريس قيم التسامح والتعايش، ونقلها إلى آفاق أرحب من العمل المؤسسي والتعاون الدولي، من خلال تدشين «إعلان مملكة البحرين» لحرية الدين والمعتقد، وإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش والتسامح، وإطلاق جائزة الملك حمد للتعايش والتسامح، واستضافة مؤتمرات دولية لحوار الأديان والحضارات، إلى جانب الدعوة السامية أمام الاتحاد البرلماني الدولي إلى إقرار اتفاقية دولية لتجريم خطابات الكراهية الدينية والطائفية والعنصرية، ومنع إساءة استخدام الحريات والمنصات الإعلامية والرقمية في ازدراء الأديان أو التحريض على التطرف والإرهاب.

وأكد أن المكانة المتميزة لمملكة البحرين في مجال التسامح والتعايش الإنساني تعكس نجاح نهجها الحضاري، والثقة الدولية في دبلوماسيتها القائمة على الحوار والسلام، وهو ما تجسد في إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة «اليوم الدولي للتعايش السلمي» بمبادرة بحرينية، وتسجيل المملكة في موسوعة غينيس للأرقام القياسية من حيث كثافة دور العبادة لمختلف الأديان قياسًا إلى المساحة، بما يعكس أصالة المجتمع البحريني وانفتاحه، ورسوخ قيم الوحدة الوطنية والتآخي الإنساني فيه.

وأشار إلى حرص مملكة البحرين، من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للفترة (2026–2027)، على المساهمة بفاعلية في نشر ثقافة السلام والحوار والتسامح، وتفعيل الدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وبناء شراكات دولية فاعلة تدعم الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة.

وفي ختام تصريحه، أكد الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني، وزير الخارجية رئيس لجنة الشؤون الدولية لحقوق الإنسان، أن مملكة البحرين، في ظل الرؤية المستنيرة لحضرة صاحب الجلالة الملك المُعظم، وتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، ماضية في ترسيخ التسامح والتعايش والحوار كقيم وطنية ومبادئ إنسانية أصيلة، وتوسيع شراكاتها الدولية، بما يسهم في توطيد التماسك والترابط المجتمعي، وبناء عالم أكثر أمنًا وعدلًا وتضامنًا، تسوده المحبة والاحترام المتبادل والكرامة الإنسانية.



○ وزير الخارجية.

تعزيـــز التعـــاون بيـــن البحريـــن وكوريـــا في مجالات العلـــوم الإداريـــة وبنـــاء القدرات

استقبلت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة المدير العام لمعهد الإدارة العامة تشوي بيونغ سون سفير جمهورية كوريا لدى مملكة البحرين

وخلال الاجتماع رحّبت الدكتورة الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة بالسفير الكوري، مشيدةً بالعلاقات الثنائية التي تجمع بين مملكة البحرين وجمهورية كوريا الصديقة، وما تشهده من نمو وتقدم مستمر على كل الأصعدة بما يخدم المصالح والتطلعات المشتركة.

وجرى بحث سبل تعزيز التعاون في مجالات العلوم الإدارية وبناء القدرات، كما اصطحبت المدير العام لمعهد الإدارة العامة السفير الكوري في جولة بالمعهد، اطّلع خلالها على عددٍ من البرامج التدريبية ومبادرات تنمية الكفاءات الوطنية وتعزيز مهاراتها الإدارية والقيادية.

من جانبه، أعرب تشوي بيونغ سون سفير جمهورية كوريا لدى مملكة البحرين عن شكره وتقديره للمدير العام لمعهد الإدارة العامة، مؤكدًا حرص بلاده على مواصلة فتح آفاق جديدة للشراكة وتوطيد أواصر التعاون مع مملكة البحرين في مختلف المجالات، متمنيًا للمملكة دوام التقدم والازدهار.



○ د. الشيخة رنا بنت عيسى خلال لقائها السفير الكوري.

مهلة 30 يوما لحسم التظلمات من قرارات لجان التنمية الاجتماعية

كتبت: مروة أحمد

صدر عن أسامة العلوي وزير التنمية الاجتماعية، قرار بإنشاء وتشكيل لجنة للتظلمات من القرارات الصادرة عن لجان الوزارة، تختص بالنظر في التظلمات المقدمة بشأن قرارات خمس لجان، هي: لجنة تقييم الإعاقة، ولجنة طلبات صرف الأجهزة التعويضية للمسنين، ولجنة المساعدات الاجتماعية، ولجنة طلبات صرف الأجهزة التعويضية للأشخاص ذوي الإعاقة، ولجنة طلبات تراخيص مراكز ذوي الإعاقة ومؤسسات رعاية المسنين ومراكز الإرشاد الأسري.

وحدد القرار اختصاصات اللجنة في النظر، من النواحي القانونية والموضوعية والإدارية، في التظلمات المقدمة من ذوي الشأن بشأن القرارات الصادرة عن اللجان الخمس، ودراسة الموضوعات التي يحيلها إليها الوزير، واقتراح تطوير التشريعات والإجراءات المنظمة لعمل تلك اللجان. كما أجاز لها إحالة الحالات التي تنطوي على اعتبارات إنسانية أو اجتماعية إلى فريق دراسة الحالات الإنسانية والاجتماعية بالوزارة.

وألزم القرار اللجنة برفع تقرير دوري إلى الوزير كل ستة أشهر، أو كلما طلب منها ذلك، يتضمن عدد التظلمات وأسبابها ونتائجها، وأوجه القصور والمعوقات، ومقترحات تطوير أعمال اللجان الخمس والإجراءات والتشريعات ذات الصلة، إلى جانب الموضوعات التي ترى اللجنة أهمية عرضها على الوزير.

وتشكل اللجنة برئاسة وكيل الوزارة، وعضوية الوكيل المساعد للرعاية والتأهيل الاجتماعي، والوكيل المساعد لتنمية المجتمع، والمستشار القانوني بالوزارة. ويختار رئيس اللجنة مقررًا من بين موظفي الوزارة، يتولى إعداد جدول الأعمال وتوجيه الدعوات، وإعداد محاضر الاجتماعات، وقيد التظلمات، وحفظ الملفات والسجلات، ومتابعة الأعمال الإدارية والتنظيمية للجنة.

ونص القرار على عدم جواز اشتراك أي عضو في نظر التظلم أو المداولة بشأنه إذا كان قد شارك في إصدار القرار المتظلم منه أو كانت له مصلحة مباشرة فيه. كما حدد مدة البت في التظلم بثلاثين يومًا من تاريخ تقديمه مستوفيًا البيانات والمستندات المطلوبة، مع جواز تمديدها ثلاثين يومًا إضافية بقرار من رئيس اللجنة إذا اقتضت طبيعة التظلم ذلك، ويُعد عدم الرد خلال هذه المدة بمثابة رفض ضمني للتظلم.

وأكد القرار أن تقديم التظلم لا يترتب عليه وقف تنفيذ القرار المتظلم منه، إلا أنه أجاز للجنة، استثناءً، التوصية بوقف تنفيذه مؤقتًا إذا تبين لها أن مقتضيات الحال أو الضرورة تستوجب ذلك، خشية ترتب آثار يتعذر تداركها أو إلحاق ضرر جسيم بصاحب الشأن أو بالمصلحة العامة، على أن تكون التوصية مسببة، ويصدر الوزير ما يراه مناسبًا في ضوئها.

«الشـــورى» يقـــر الـــرد علـــى الخطـــاب الملكـــي الســـامي

رفـض 3 مشـروعات لتعديـل قانـون «التأمينـات» وإعادتهـا إلى «النـواب»

تغطية: أمل الحامد
تصوير - عبدالأمير السلاطنة

وافق مجلس الشورى، في جلسته أمس برئاسة علي بن صالح الصالح رئيس المجلس، على مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي، بعد إدخال التعديلات عليه، وقرر إحالته إلى مكتب المجلس تمهيداً لرفعه إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وأوضحت إجلال بوبشيت، مقررة لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي، أن مشروع الرد يعبر عن اعتزاز المجلس بمضامين الخطاب الملكي وما تضمنه من توجيهات سديدة ورؤى حكيمة تمثل خارطة طريق لعمل السلطة التشريعية خلال دور الانعقاد الحالي، مؤكدة حرص المجلس على ترجمة هذه التوجيهات إلى تشريعات تلبي تطلعات المواطنين وتدعم مسيرة التنمية الشاملة، من خلال تعزيز التعاون البنّاء مع مجلس النواب والحكومة.

وفي سياق آخر، رفض المجلس بالأغلبية ثلاثة مشروعات قوانين بتعديل أحكام في قانون تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، وقانون التقاعد العسكري، وقانون التأمين الاجتماعي، وأعادها إلى مجلس النواب لإعادة النظر فيها.

وتستهدف المشروعات تمديد فترة صرف المعاش للابن المستحق، من خلال رفع سن انقطاع المعاش من 22 إلى 24 عاماً، ومن 26 إلى 28 عاماً للأبناء الملتحقين بالدراسة الجامعية أو الدراسات العليا، أو حتى انتهاء الدراسة، أيهما أسبق.





وأشاد جمال فخرو، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، بتقارير لجنة الخدمات بشأن المشروعات الثلاثة، مثمناً طرح مجلس النواب لهذا الموضوع الذي يستهدف دعم الأبناء المستحقين للمعاش، لكنه أشار إلى أن المقترحات لم تأخذ في الاعتبار التحديات المالية والاكتوارية التي تواجه الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي وصناديق التقاعد.

وأوضح أن العجز بين الاشتراكات والمنافع التأمينية يتراوح بين 300 و350 مليون دينار، وحتى بعد احتساب الفوائض الاستثمارية للهيئة، التي بلغت 130 مليون دينار خلال العام الحالي ونحو 90 مليون دينار في العام الماضي، يظل العجز في حدود 200 إلى 255 مليون دينار.

ولفت إلى أن موجودات الهيئة انخفضت بنحو 200 مليون دينار خلال عام، لتبلغ حالياً 1.7 مليار دينار، محذراً من أن هذه الموجودات لا تكفي لتغطية العجوزات المتوقعة خلال السنوات الثلاث أو الأربع المقبلة. كما أشار إلى ارتفاع العجز الاكتواري من 13.6 مليار دينار في العام الماضي إلى 14.8 مليار دينار حالياً، متوقعاً استمرار تراجع الموجودات وتزايد العجوزات خلال السنوات المقبلة.

وأكد فخرو أن دعم المؤمن عليهم وتوفير مزايا إضافية لهم أمر واجب، إلا أن ذلك يستلزم تحديد مصادر تمويل واضحة، مشدداً على ضرورة أن تتضمن أي مقترحات مستقبلية بشأن التأمينات الاجتماعية آليات تمويل المزايا الجديدة.

من جانبه، أكد عضو لجنة الخدمات الدكتور علي الحداد أن التشريعات المتعلقة بالتقاعد تمس استقرار الأسرة البحرينية، مشدداً على أهمية الموازنة بين تلبية الاحتياجات الاجتماعية للمتقاعدين وأبنائهم، وضمان الاستدامة المالية والاكتوارية للصناديق التقاعدية.

وأشار إلى أن المتقاعدين يمثلون أجيالاً قدمت سنوات طويلة من العطاء في خدمة الوطن ومؤسساته، مستذكراً الرعاية والاهتمام اللذين يوليهما جلالة الملك المعظم لهذه الفئة، وحرص جلالته على صون حقوقها وتوفير سبل العيش الكريم لها.

وأوضح أن الظروف المالية والاقتصادية التي تمر بها الصناديق التقاعدية لا تسمح بالموافقة على المشروعات في ضوء الإطار التشريعي والتنظيمي القائم، لعدم انسجامها مع النهج الذي قامت عليه الإصلاحات التقاعدية الأخيرة، وما تفرضه الاعتبارات المالية والاكتوارية من ضرورة حماية حقوق المتقاعدين الحاليين والأجيال القادمة.